ترتيب الوحدات المعجمية تحت الجذور في المعجم العربي

علاء الشاطر

ملخص

نَتدارسُ في هذا البحث مسألَةَ الترتيب في الصِّناعَة المعجميَّة العربيَّة قديمها وحديثها، نظرًا لما لهذه المسألة من بالغ أثر على المُعجم ورواجه ضمن فئات المُجتمع المُستعمِلَة له، ويُقصد بالترتيب؛ المنهَجُ المعتمَد في ترتيب المادَّة المعجميَّة من وحدات صرفيَّة، وكلمات، وتعابيرَ سياقيَّة، وتنظيمها فإخراجها في صورة سهلة تُمكِّن الباحث في المعجم من الإحاطة بمنهجه، والعثور على هدفه في وقت قصير ودون إعمال جُهد كبير قد يؤول في الأخير إلى الرجوع بنتيجة سلبيَّة. لذا يُشترط في ترتيب المداخل؛ التماسُك والوضوح فالاتساق. لقد عمدنا في هذا البحث؛ أولًا إلى التمييز بين الترتيب الخارجيّ والترتيب الداخليّ مُركزين على النمط الثاني منه. وعمدنا إلى مساءلة ترتيب المداخل المعتمَد قديمًا من خلال نماذجَ من كتاب العين للخليل، فالقاموس المحيط للفيروزآبادي، ثم لسان العرب لابن منظور. هذا فيما يخصّ المعاجم القديمة. أما من حيث المعاجم الحديثة فقد أخذنا نموذجين هما؛ المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومعجم الغني الزاهر، لعبد الغني أبو العزم. فجاء بحثنا هذا محاولة للوقوف عند أنماط الترتيب الداخليّ الذي لم يُول قديمًا بالعناية الكافية، فأُخرجت لنا المداخل المعجميَّة في شكل من الفوضى، مما قد يفرض على المتصفِّح قراءة المدخل كاملًا؛ أملًا في العثور على المَبحُوث عنه. وليس لنا في هذا البحث سوى تقديم تصوُّر عن كيفية ترتيب المواد تحت المدخل، لما لذلك من حاجَة لاستقراء شامل لأنماط المداخل وأنواعها؛ وهو ما ليس متوفرًا في هذه المرحلة من البحث. إنَّ الهدف من هذه الورقة تسليط الضوء على تنوُّع المحاولات العربيَّة لفهم خصوصيات اللّغة العربيَّة، وتطويع نظامها تبعًا لأنماط الترتيب المُختلفة، ثم التحليلُ ومحاولة إجراء وصف مقارن لمعرفة أي النماذج؛ الأحسنُ صناعةً، والأكثرُ ضبطًا، والأيسرُ سبيلًا، والأوضحُ تواثرًا في مداخله. حيث اعتمد البحث على المنهجَ الوصفيّ التحليليّ للعيّنات سابقة التحديد.

١- مدخل

تتعدد الدوافع التي تجعل المستخدم في حاجة إلى العودة للمعجم، كما أن هذه الحاجة تختلف وتتنوع حسب نوعية المستخدمين والأغراض التي يرومون تحقيقها عند الاطلاع على صفحاته؛ فبين معرفة كلمة جديدة، أو معرفة تنوع استخدامها في سياقاتها المتعددة، والمعاني التي تحتملها أو تحيل عليها، وبين معرفة المعلومات اللغوية للكلمة المبحوث عنها؛ كمعرفة مقولة اللفظ، أو جمعه، أو هجائه، أو غيرها من الأسباب التي قد ترتبط بشكل مباشر بنوعية المستخدمين، وعلاقتهم بالمعجم نفسه، نجد عامل الترتيب يحسم في تفضيل معجم على آخر للبحث فيه تبعا للأغراض السابقة الذكر. إن الحاجة للمعجم حاجة ثقافية ترتبط بالبعد الحضاري لفئة من الناس الذين يشتركون في لغة من اللغات، ويعملون على حفظها وتطويرها، وتدوين ما استحدث فيها من ألفاظٍ ومعانٍ بالشكل الذي يعكس ما وصلت إليه من تطور معرفي وعلمي، والذي يضمن لها استمرارها على مستوى التداول والاستعمال الاجتماعي.

تبعا للحاجة -السابقة الذكر- كان تأليف المعاجم أمرا طبيعيا، غير أن مربط الإشكال مَردُّه إلى أي مدى يستطيع المعجم تحقيق الوظيفة التي أُلِّف من أجلها؟ يلفت ابن منظور في مقدمة لسان العرب النظر لعظيم شأن معجم الأزهري "تهذيب اللغة"، و"المحكم" لابن سيده، معلقا أنّ كلّا منهما "مطلب عسر المهلك، ومنهل وعر المسلك، وكأن واضعه شرع للناس موردًا عذبًا جلاهم عنه، وارتاد لهم مرعًا ومنعهم منه"، وهو يريد بذلك توضيح الصعوبات التي يواجهها مستعمل هذين المعجمين "فأهمل الناس أمرهما، وانصرفوا عنهما، وكادت البلاد لعدم الإقبال عليهما أن تخلو منهما...وليس لذلك سبب إلا سوء الترتيب، وتخليط التفصيل والتبويب". إنَّ ما يحكم على المعجم بالجودة وحُسنِ الصناعة، هو

معيار الاستعمال. علمًا أنَّ الصناعة المعجميَّة مهما بلغت أقوم درجات من الكمال تبقى قابلة للتطوير والتحسين بحسب ما تفرضه حاجات المستخدم المتجددة، فعلى سبيل المثال: إيراد الشاهد الشعري في المعجم العربي القديم يرجع لحاجة المجتمع العربي لهذا الصنف من المعلومات داخل معاجمهم، والحجة في ذلك "أنَّه لم يكن لهم علم أصحُّ منه"، إنَّ الناظر في لسان العرب لابن منظور سيجد مشاكل في ترتيبه للألفاظ داخل مداخل المعجم رغم أنَّه قدَّم نقدًا واعيًا قويمًا لما سبقه من مؤلفين حيث يقول: "رأيت العلماء بين رجلين: أمّا من أحسن جمعه فإنَّه لم يُحسِن وضعه، وأمّا من أجاد وضعه فإنَّه لم يُجِد جمعه، فلم يُفد حُسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع".

٢- الترتيب الخارجي في المعجم العربي

إنَّ البناء الهيكلي لصناعة أي معجم يتفرع إلى نمطين من الترتيب على الأقل؛ ترتيب خارجي The macrostructure، الذي يعد شرطًا أساسًا لوجود المعجم، وعدم توفُّر معجم من المعاجم على هذا النمط من الترتيب يؤول إلى عملٍ معجمي يشبه العلبة التي تحوي مجموعة من العناصر كيفما اتفق وبذلك يفقد قيمته المرجعية. بناء على ذلك يكون من البديهي أنْ لا نجد معجمًا قديمًا أو حديثًا، عربيًّا أو أجنبيًّا لم يتنبَّه لضرورة ترتيب المعجم والتفكير في تطويره والتحسين من فعاليته. ففي تراثنا المعجمي العربي نجد تنوعًا غنيًّا لأنماط الترتيب الخارجي يمكن تفريعه إلى مدارس تضمُّ مجموعة أعمال معجمية من ذلك:

- **الترتيب الصوتي:**
  - كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيديُّ (١٠٠ هـ - ١٧٥ هـ).
  - جمهرة اللغة: ابن دُرَيْد (٢٢٣ هـ - ٣٢١ هـ).
  - تهذيب اللغة: الأزهري (٢٨٢ هـ - ٣٧٠ هـ).
  - مُختصَر العين: الزَّبيدي (ت= ٣٧٩ هـ).
  - المُحكَم: ابن سِيدَه (ت= ٤٥٨ هـ).
- **الترتيب حسَب القافية**
  - تاجُ اللغة وصِحَاحُ العربية: الجَوْهريُّ (٣٢٣ هـ - ٣٩٨ هـ).
  - القاموس المُحيط: الفيروزباديُّ (٧٢٩ هـ - ٨١٦ هـ).
  - لسانُ العرب: ابن منظور (٦٣٠ هـ - ٧١١ هـ).
  - تاجُ العروس من جواهر القاموس: الزَّبيدي (١١٤٥ ه - ١٢٠٥ ه).
- **الترتيب الألفبائيُّ**
  - المُجمَل: ابن فارس (ت= ٣٩٥ ه).
  - أساسُ البلاغة: الزمخشريُّ (٤٦٧ ه - ٥٣٨ ه).
  - مُحيطُ المُحيط: بطرس البستانيُّ (١٨١٩م - ١٨٨٣م).
  - أقربُ الموارد في فُصح العربيَّة والشوارد: سعيد الشرتونيُّ (١٨٤٩م - ١٩١٢م).
  - المُعجَمُ الوسيطُ: مَجْمَعُ اللُّغة العربيَّة بالقاهرة.

هذه بعض النماذج التي اعتمدتها المعاجم العربيَّة قديمًا في أنماط الترتيب الخارجي والتي تشهد أنماطًا أخرى من الترتيب (المُبوب، الموضوعيّ، الدلاليّ، النحويّ، العشوائيّ...). نُشير في هذا المقام إلى أنَّ المعاجم العربيَّة قد همَّت إلى تعديل وضبط هذا النمط من الترتيب عبر صناعات مختلفة، لكن الترتيب الداخلي لمداخل المعجم لم يشهد تلك العناية التي عرفها النمط الأول بالتعديل والتطوير، كما أنَّه لم يدرس حديثًا بالشكل الكافي الذي نجده في الترتيب الخارجي.

لا يكفي النظر في قضية الترتيب بشكل عموديّ وإنَّما وجب تحليل البنية في شموليتها حيث يجد الباحث -عن لفظ ما - نفسه مضطرًا للعمل على التمكُّن من خصائص بنية الترتيب للوصول إلى الكلمة المَبْحُوث عنها بشكل أقل يسرًا. لقد بيّن الباحث حسن حمزة أنماط ترتيب المعاجم وتفرعها إما بناء على بنية بسيطة أو مركبة. موضحًا طبيعة البنية البسيطة بقوله: "أنْ تكون مداخل المعجم مبنية على تبويب مفردات اللغة وألفاظها، فتكون الكلمة التي هي غاية الباحث في المعجم قوام التصنيف فيه. يعني هذا الأمر أن يكون المعجم مرتبًا على أساس ترتيب وحداته المعجمية في ما بينها، سواء أكانت الوحدة المعجمية كلمة مفردة واحدة، أو مركبة من عدد من الكلمات المفردة". نجد هذا النوع من البنية في المعاجم المختصة العربيَّة، وهي المعاجم التي تُعنى بتدوين المصطلحات وشرحها، مثل كتاب" التعريفات " للجرجاني، و "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" للتهانوي، وهلم جرا. ولم تبدأ صناعة المعاجم العامة

القائمة على بنية بسيطة إلَّا في العصر الحديث، أما البنية المركبة " فالمعاجم العربية من أيام الخليل بن أحمد في كتاب العين ... إلى المعجم العربي الأساسي... تعتمد بنية مركبة في مداخلها، بل قد تعتمد بنية ذات تركيب مزدوج تختلف اختلافًا بينًا عن التركيب البسيط". بناء على هذا التحديد سنركز البحث حول البنية الأكثر عمقا في الترتيب، ونقصد بها بنية ترتيب الصيغ تحت الجذور (المداخل)، هل يتم ترتيبها كيفما اتفق؟ أم أنها يجب أن تخضع لإطار نظري موحد؟

٣- الترتيب الداخلي في المعجم العربي

يُقصد بالترتيب الداخلي أو الترتيب الأصغر The microstructure، ترتيب المواد تحت المداخل، إذ إنَّ أكبر عقبة تواجه الباحث في المعاجم العربية القديمة عدم وجود ترتيب، ولا تنميط تحت المداخل. يقول أحمد فارس الشدياق في هذا الصدد: " إنَّ من أعظم الخلل، وأشهر الزلل ... خلط الأفعال الثلاثية بالأفعال الرباعية والخماسية والسداسية وخلط مشتقاتها، فربما رأيت فيها الفعل الخماسي والسداسي قبل الثلاثي والرباعي، أو رأيت أحد معاني الفعل في أول المادة وباقي معانيه في آخرها ... ولا جرم أن هذا التخليط والتشويش في ذكر الألفاظ ليذهب بصبر المطالع ويحرمه من الفوز بالمطلوب فيعودحائرًا بائرًا". لا شك أن هذا النوع من الخلط من أكبر العيوب التي واجهت الصناعة المعجمية العربية، والحاجة إلى وضع منهج محكم وموحد متفق عليه غاية وجب العمل على الحسم فيها بالنظر في البنية الاشتقاقية للغة العربية، وأنسب طرق توزيع صيغها في المعجم. وفيما يلي نورد نماذج تطبيقية بهدف الوقوف عند مواطن الخلل الذي شَهِده التصنيف المعجمي العربي.

٤- الترتيب الداخلي في المعاجم العربية القديمة

أ- كتاب العين: إنَّ الباحث في كتاب العين يحتاج قبل الشروع في عملية البحث فيه إلى ضرورة فهم البنية المركبة التي تقف حائلًا دون وصوله للفظ المبحوث عنه؛ فهو المعجم الأكثر تعقيدًا من حيث بنيته ثلاثية الطبقات إذ وجب أَنْ "يُبحث في الطبقة الأولى عن مجمل التقاليب التي يندرج فيها كل واحد من الجذور، وهي اثنتان في الثنائي -أي الجذر الثنائي المضاعف- وستة في الجذر الثلاثي، وأربعة وعشرون في الجذر الرباعي، ومائة وعشرون تقليبًا في الجذر الخماسي. ثم يبحث عن الجذر في داخل التقاليب، ثم يبحث عن الكلمة في داخل الجذر". إنَّ البحث في بنية كهذه تفرض معرفة عالمة بالمنهج المعتمد في تصنيف العين للحصول على النتائج المرجوة. فبَحْثُنا عن كلمة (رَقَعَ) تتطلب منا أولًا؛ معرفة بالترتيب الصوتي الذي اعتمده الخليل، وأنَّ العين والقاف يأتيان قبل حرف الراء. ثانيًا؛ النظر في موقع الكلمة المبحوث عنها مع غيرها من الكلمات التي تنتمي إلى نفس الجذر، فتأتي الكلمة المَبْحُوث عنها بعد (ع ق ر، ع ر ق، ق ع ر، ق ر ع، ر ع ق، ف: ر ق ع)، ثالثًا قد نضطر لقراءة ما تحت الجذر بأكمله وفي ذلك مشقة يكون من نتائجها توقف البحث. فمثلًا إذا أردنا البحث عن معنى (المُعاقَرَة) فلن نجد منهجًا يعيننا على الوصول إليها دون قراءة أو تصفح مادة (ع ق ر) كاملة، وهو ما لا يوفره منهج ترتيب المداخل في كتاب العين.

ب- القاموس المحيط: إن من أهم المآخذ على الفيروزآبادي: "أنَّه لا يَذكر المشتقات باطراد وترتيب فيخلط الأفعال بالأسماء والأصول بالمزيدات، والأَوْلى تمييز بعضها من بعض. وربما ذكر في أول المادة أحد معاني اللفظة ثم ذكر باقيها في آخرها...". لمسائلة هذا القول، وللوقوف على مدى صحته، نظرنا في فصل الكاف، مدخل الجذر (ك.ت.ب) ، فوجدناه قد رُتِبَ على الشكل الآتي: يبدأ المدخل بذكر للفعل الثلاثي المجرد (كَتَبَ)، فالمزيد على صيغة فَعَّلَ والعيب الملاحظ هنا؛ أنه يأتي على ذكر الصيغة نفسها بعد خمسة عشر صيغة فاصلة، ثم ينتقل للمزيد بحرف دونما ذكر لصيغتي (أَفْعَلَ)، و(فاعَلَ)، لكنَّه يذكر المصدر المشتق من صيغة (أَفْعَلَ) دونما إشارة للفعل، فالمزيد بحرفين (افْتَعَلَ)، مع ذكره لمصدر (تَفاعَلَ) دون ذكر للفعل، بالإضافة إلى نوع من التكرار لصيغة (فَعَّلَ)، مما يُؤَدِّي بالباحث في المعجم لضياع وتشويش مخلّ في الانتقال من صيغة لأخرى دونما اتساق مضبوط.

ت- لسان العرب: إنَّ من المآخذ التي سجلت على لسان العرب "الفوضى في داخل المواد. مثلا مادة (طرق) يبدأ ابن منظور بالاسم: الطرق، والطرّاق، والطوارق، ثم يعود إلى الفعل فيقول:

وطرق، يطرقه، طرقا. ثم يعود إلى الإسم على غير نظام". وبذلك تكون هذه الملاحظة موحدة في أغلب المعاجم العربية القديمة، إن لم تكن كلها.

٥- الترتيب الداخلي في المعاجم العربية الحديثة

أ- المعجم الوسيط:

يُلخّص المعجم الوسيط في مقدمته النَّهج المعتمد في ترتيب مواده، وذلك بتقديم الأفعال على الأسماء، والمجرد من الأفعال على المزيد منها، وتقديم المعنى الحسّيّ على المعنى العقلي، والحقيقي على المجازي، كما قدم الفعل اللازم على المتعدي.

- الثلاثي المجرد، ترتب أبوابه كما يلي:
- فَعَلَ يَفْعُلُ، مثل: نَصَرَ يَنْصُرُ.
- فَعَلَ يَفْعِلُ، مثل: ضَرَبَ يَضْرِبُ.
- فَعَلَ يَفْعَلُ، مثل: فَتَحَ يَفْتَحُ.
- فَعِلَ يَفْعَلُ، مثل: عَلِمَ يَعْلَمُ.
- فَعُلَ يَفْعُلُ، مثل: شَرُفَ يَشْرُفُ.
- فَعِلَ يَفْعِلُ، مثل: حَسِبَ يَحْسِبُ.

ثم يُصرح بترتيب الفعل المزيد ترتيبًا هجائيًّا: (مزيد بحرف؛أَفْعَلَ، مثل: أَكْرَمَ. فاعَلَ، مثل: قاتَلَ. فَعَّلَ، مثل: كَرَّمَ)، ثم (المزيد بحرفين؛ افْتَعَلَ، مثل: انْتَصَرَ. انْفَعَلَ، مثل: انْتَصَرَ. تَفاعَلَ، مثل: تَشاوَرَ. تَفَعَّلَ، مثل: تعَلَّم.افْعَلَّ، مثل: احْمَرَّ). ثم (المزيد بثلاثة أحرف؛ اسْتَفْعَلَ، مثل: اسْتَغْفَرَ. افْعَوْعَلَ، مثل: اعْشَوْشَبَ. افْعالَّ، مثل: احْمارَّ. افْعَوَّلَ، مثل: اجْلَوَّذَ). ثم (الرباعي المزيد بحرف؛ تَفَعْلَلَ، مثل: تَدَحْرَجَ). أما ما أُلحق من أوزان الرباعي فيحال عليه في موضعه من الترتيب، مثل: (كَوثر تذكر في مادة كثر)،و(غَيْلَم تذكر في مادة غلم). يُفصل مضعف الرباعي عن مادة الثلاثي، ويذكر في موضعه من الترتيب الحرفي (زلزل، وحسحس). أما الأسماء فقد اعتمد في ترتيبها على الترتيب الهجائي. هذا هو المنهج المعتمد في ترتيب المداخل في المعجم الوسيط، فما هي إيجابياته وسلبياته؟ وما مدى جدوى هذه الإزدواجية بين الترتيب الاشتقاقي والترتيب الهجائي؟ وهل التزم المعجم الوسيط هذا المنهج في جميع مراحل الصناعة؟ يُوضح الباحث حسن حمزة هذا الإشكال الذي وقع فيه المعجم الوسيط وغيره من المعاجم التي تحاول المزج بين النمطين في الترتيب والتوفيق بينهما بقوله: "صُنّاع المعجم بين نارين: صعوبة الترتيب الاشتقاقي القائم على الجذور من جهة، وخروج الترتيب الألفبائي على المألوف وعلى طبيعة العربية الاشتقاقية من جهة أخرى، ولهذا يبدو لبعضهم أحيانًا أن الحلّ السحري كامنٌ في التوفيق بين الأمرين". وهذا ما وقع فيه المعجم الوسيط باعتماده هذا الخلط بين نمطين متباعدين داخل نمط واحد تكون من خصائصه المنطقية؛ إما الجمع بين حسنات الترتيبين أو مساوِئهما معًا. وفي النظام اللغوي يعدّ هذا الجمع من دواعي التعقيد والالتباس فيصبح هذا النمط من الترتيب "لا هو ينفع في فهم الروابط الصرفية بين المفردات لأنَّه ليس للترتيب الألفبائي هذه المزية، ولا هو ينفع في الوصول إلى الكلمة بأهون سبيل لصعوبة الترتيب الألفبائي في العربية، وكثرة مشاكله".

ب- معجم الغني الزاهر

يُصرح أبو العزم في مقدّمة معجمه أنَّه يعتمد ترتيب المداخل بحسب نُطقها، مبررًا هذا الاختيار؛ بكونه نمطًا من الأنماط الترتيبة التي عرفها المعجم العربي، ولما يؤديه من وظيفة تعليمية ومعجماتية. موضحًا أنَّ تبسيط المعرفة غاية بيداغوجية، وأنَّ مهام المعجم جمع شتات المفردات، فترتيبها ترتيبًا منطقيًّا ، ثم تعريفها تعريفًا مستقلا بذاتها. ويضيف أن من إيجابيات ترتيب الكلمات تبعا لهذا النظام؛ إشارته لجذور الكلمات بين معقوفين [ ] وإلى قوالبها الصرفية، وبذلك المحافظة على خصائص اللغة العربية الاشتقاقية. هذا من حيث المستوى النظري. لكن السؤال الذي يُطرح في هذا المقام؛ هل تُحقق هذه المعطيات الأهداف النظرية المتوخاة منها داخل المعجم الغني كما افترض أبو العزم ذلك؟ إنَّ الحجة في نهج هذا الطريق أثناء عملية بناء المعجم هي تمكين المتلقي من ألفاظ اللغة العربية لاكتسابها معرفيًّا، وعدم تنفيره منها. ووسيلة ذلك حسب أبي العزم أَنْ يدل المعجم المتلقي على الجذر لا أن يبحث عنه أو أن يكون عارفًا به. إن عيب هذا النمط من الترتيب يتمحور في الغاية المعرفية التي وضعها مؤلف معجم الغني منهجًا له؛ فمن الناحية المعرفية يتضح تفكيك المادة اللغوية لتُصبح متناثرة بين صفاحاته، وبحسب الزيادات. إنَّ قيمة الترتيب الألفبائي الوحيدة تكمن في سهولة الوصول إلى المداخل مما يمكن الباحث من ربح الوقت والجهد وفي ذلك نظر؛ لأنَّ المتلقي يُصبح غير قادر على ربط العلاقات الاشتقاقية وفهمها. وتضيع بذلك القيمة البيداغوجية التي لن تتحقق بالتفريق. ونشير هنا أنَّ الترتيب الداخلي

غير وارد في بنية معجم الغني لأنه يفصل كل صيغة بمعزل عن الصيغ الأخرى، ويصنفها باستقلالية عنها؛ ولا يذكر تحت المدخل الواحد إلا تصريفات هذه الصيغة التي لا تغير المعنى، والضمائر التي تلصق بها. لذلك نعمد إلى تحليل نماذج تطبيقية بهدف توضيح هذا التمزيق الذي يعتري المادة الواحدة. لنأخذ جذر (ك . ت . ب) نجد المعجم يورد في (الجزء الرابع، ص: ٢٦٥٣) صيغ (كُتّاب، وكِتاب، وكِتابَةٌ، وكتابي)، وبعدها بمرور ٥٢٢ صفحة نجده يذكر صيغة مكتوب؛ والطريف هنا أنه يورد في تعريفه لصيغة كِتاب كلمة مكتوب فيقول: "مؤلّف يتضمن صفحات مكتوبة". فالإشكال الوارد هنا إذا كان المتلقي يعرف معنى مكتوب فما الداعي لإدراجها في المعجم؟ وإن افترضنا أنَّه لا يعرفها، سنفترض أنه سيبحث عن معناها، وبذلك سيصبح مبرر التيسير على المتلقي واختزال الوقت ضربًا من الافتراض إلى حد ما. وحتى إذا تأملنا تعريف صيغة مكتوب نجده يعتمد عملية الكِتابة "رسالة، أو ما عليه كِتابة". فارتباط هذه الألفاظ بعضها ببعض واضح ويفرض نفسه بقوة، أما تشتيتها باعتماد الترتيب الألفبائي فقد يختصر وقت الوصول للفظ، لكنه لا يغني من التباس بعض مشتقات الجذر الواحد التي تعد ضرورية لصياغة التعريف، وفهم علاقات بين المعاني والمترتب عنها ولادة معاني جديدة. وبذلك تكون عملية البحث متجددة واختزال الوقت يصبح غير متحقق بصورة دائمة. أضف إلى أنَّ معاني الألفاظ في اللغة العربية تُشتق من الكلمات المرتبطة معها في الجذر؛ وإذا أوردنا كلمة (كَتَّ)، و (كَتا) قبل كلمة (كُتّاب، وكِتاب) نفترض ونتأوّل وجود علاقة دلالية لما لهما من ارتباط شكلي؛ علما أن لا علاقة بينهما لا شكلًا، ولا مضمونًا. وعليه؛ يكون هذا النمط من الترتيب غير صالح في المعاجم العامة، علما أنه قد يكون ذا فائدة في المختص منها.

خاتمة

نختم هذا البحث بالتأكيد على ضرورة الاحتفاظ بالترتيب الداخلي الاشتقاقي في المعجم العربي الحديث على وجه الخصوص؛ لما له من انعكاس على بنية اللغة داخل المعجم من جهة، وعلى فهم المستعمل لسياقات توارد الكلمات، وكذا أنماط العلاقات الرابطة بينها من جهة أخرى. فرغم التشويش الذي عرفته المعاجم العربية قديمًا في ترتيب مداخلها تبقى رائدة في ضبط مواد المعجم، وإحكام صناعات متنوعة تحتفظ بالتعالقات القائمة بين الكلمات. ولعلّ الأهم من حيث المنهج العام؛ هو التزام كل صانع معجمي بالطريق الذي ارتضاه لنفسه بداية، ولا ضير في تنويع محاولات الترتيب بين الألفبائي والاشتقاقي، فالمعيار الحاسم بين المحاولات المعجمية كلها هو المستخدم. لأن المعجم الناجح هو القادر على حل أكبر نسبة من الإشكالات التي تعترض فترات الصناعة، وإخراج العمل المعجمي في أقرب صورة من الكمال المنشود.

إن من نتائج هذا البحث التأكيد على أهمية الحسم في القضايا العلمية المتعلقة ببنية اللغة العربية في المقام الأول؛ إذ من العيب أن نهمَّ بصناعة معجم ونحن لا نكاد نتفق على ترتيب موحد لحروف هذه اللغة. بل وأكثر من ذلك لم نتمكن بعد من الوقوف عند التمايزات الحاصلة بين عناصرها، فمنّا من لا يزال يعتبر الألف حرفا، ومنّا من لا يزال لا يميز بين الهمزة والألف، وبذلك نجد من يبني معجمه بناء على ثمانية وعشرون حرفا، وآخر يعتبر أن أصوات العربية تسعة وعشرون.

لقد أصبح من الضروري في مرحلة تطور العلوم والتكنولوجيا أن نحسم في طبيعة اللغة العربية انطلاقا من مستوياتها الصوتية والصرفية على وجه التحديد لما لهما من تدخل مباشر في الصناعة المعجمية. وعليه؛ تكون كل الأعمال المعجمية السابقة أرضية يُستفاد منها حتى لا نكرّر أخطاء من سبق، وحتى لا نجعل من الأعمال المعجمية ظواهر مختلفة من حيث الشكل فحسب، بهدف صُنع الاختلاف وليس بهدف التطوير على من سبق بل بالدفع به نحو الأفضل. ولا تفوتني الإشارة لضرورة احترام خصائص اللغة العربية وألا نعتمد مناهج اللغات الأجنبية لمجرد أنها أثبتت فاعليتها؛ فنظام العربية له من الخصائص الصوتية والصرفية والتركيبة التي يشترك بها مع الأنظمة اللغوية عامة، وفي نفس الوقت له من الخصائصه التي تميزه عن غيره من الأنظمة اللغوية. وبذلك تكون الإفادة من مناهج الغرب في الحدود التي تتقاطع بها مع لغتنا احترامًا لكياننا، وكذا العمل على النظر في المشاكل التي يطرحها علينا نظامُنا اللغوي، والعمل على البثّ فيها، وطرح الحلول البديلة لها. وفي ذلك تأكيد على قدرة أبناء اللغة على دراستها، وتحليلها، وفهم بنيتها، ومن ثم العمل على تطويرها بما يَخدم مجتمع المعرفة.

قائمة المصادر والمراجع

ابن منظور، جمال الدين. تحقيق عامر أحمد حيدر، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ٢٠٠٩ .

أبو العزم، عبد الغني. معجم الغني الزاهر، المغرب، مؤسسة الغني للنشر، ٢٠١٣.

حمزة، حسن. "البنية المركبة في مداخل المعجم العربي"، الملتقى العلمي الدولي الثامن للقاموسية: "بنية النص القاموسي"، مركز البحث العلمي والفني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، ٢٧ – ٢٨/ ١١/ ٢٠١١.

الشدياق، أحمد فارس. الجاسوس على القاموس، لبنان، دار صادر، ١٢٩٩.

الفراهدي، خليل بن أحمد. تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السمرائي، العين، سلسلة معاجم وفهارس، بدون تاريخ .

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. القاموس المحيط، مصر، مؤسسة المختار، ٢٠١٠.

القاسمي، علي. صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٤.

كشلي فواز، حكمت. لسان العرب لابن منظور دراسة وتحليل ونقد، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦.

مختار عمر، أحمد. صناعة المعجم الحديث، مصر، عالم الكتب، ٢٠٠٩ .

مصطفى إبراهيم، وآخرون. المعجم الوسيط، القاهرة، دار الدعوة، الطبعة الثانية.